# الإسقاطات الخطيرة للاعتراف بإسرائيل دولة يهوديّة

**عبد الحكيم مفيد***

بادئ ذي بدء، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مفهوم "الدولة اليهوديّة" أو "دولة اليهود" ليس حديثًا، وأنّ ما هو جديد، في تقديرنا، هو مطالبة إسرائيل بنيل اعتراف عالميّ بها دولةً يهوديّة.

منذ نشوئها لم تتصرّف إسرائيل إلاّ على أساس أنّها دولة يهوديّة، ودولة اليهود، وهي بذلك قرّرت سلفًا شكل سلوكها السياسيّ تجاه الفلسطينيّين الذين بقوا على أرضهم وفي وطنهم، فقد كان هؤلاء حاضرين في وطنهم لكنّهم غائبون؛ ممّا يفترض أن تكون "دولتهم"، وما زال هذا التناقض قائمًا حتّى الآن.

كانت "دولة اليهود"، على مدار عقود منذ تأسيسها، ولا زالت، تحاول إنتاج "معادلات معقولة" تضمن من خلالها هيمنة مجموعة على حساب أخرى، اليهود على حساب الفلسطينيّين، لكنّها في الوقت ذاته تحاول الحفاظ على حالة سياسيّة في غاية الغرابة، هي مزيج من الإقصاء والقبول للعرب، تستعملها حسب المزاج السياسيّ السائد في البلاد، أو لأهداف أخرى، دون أن تحيد، طوال الوقت، عن الحفاظ على "هيمنة اليهود".

إضافة الى الأهداف السياسيّة المتنوّعة والكثيرة المرافقة لقضيّة الدولة اليهوديّة والاعتراف بها، والتي سنأتي عليها بالتفصيل، تضيف إسرائيل، في الوقت الراهن، دافعًا آخر إلى دوافع تأكيدها على "الدولة اليهوديّة"، يتلخّص في أنّها تريد أن تحفظ هُويّتها وكيانها في وجه طوفان العَوْلَمة الذي فكّك الدول والكيانات، وصار ينخر الحالة اليهوديّة التي نجحت -على مدار سنوات طويلة- في الحفاظ على نفسها كـ "هُويّة جماعيّة" مقبولة، يُشكّل الهاجسُ الأمنيّ محرّكًا أساسيًّا لها، وهو وضع ما زال يشكّل جزءًا من الوعي الإسرائيليّ. وعليه، فإنّ جزءًا مهمًّا من طرح فكرة "الدولة اليهوديّة" يكمن في الخوف من تفكّكها، أو من عدم قدرتها على طرح هُويّة جماعيّة أخرى، بعد أن لم تنجح إسرائيل في "بناء هُويّة إسرائيليّة" يمكن اعتمادها كهُويّة جماعيّة للإسرائيليّين، إثر انهيار مشروع "بوتقة الصهر" الذي حاولت إسرائيل تطبيقه في عقود خَلَتْ. وفي ظلّ فشل التأكيد على المفهوم الإسرائيليّ أو المفاهيم الإسرائيليّة التي كان من المفروض أن تُبنى على أسس عَلمانيّة (الجيش؛ النشيد الوطنيّ؛ المحرقة؛ حرب "الاستقلال"؛ العمل العبريّ...)، نجد هناك توجّهًا بارزًا لإحياء مفهوم اليهوديّة بين الإسرائيليّين، حيث يمكنها أن تشكّل مشترَكًا بين المختلفين. هذا هو سبب عودة الرموز الدينيّة إلى هُويّة الإسرائيليّين وحياتهم على نحوٍ طاغٍ (وإن كان من الصعب أحيانًا إجراء فصل لدى الإسرائيليّين بين الدينيّ والقوميّ، وبين الدينيّ والعَلمانيّ)، وليس هناك أوضح وأدلّ على هذا التوجّه من النشاط الذي يجري مؤخّرًا بشأن إعادة بناء "الهيكل المزعوم" في القدس قريبًا من المسجد الأقصى المبارك أو بدلاً عنه.

إنّ مطالبة إسرائيل للعالم بالاعتراف بها دولةً يهوديّة هي رسالة موجَّهة إلى الإسرائيليّين أوّلاً، وهو أمر لا ينبغي التقليل من أهمّيّته. "الدولة اليهوديّة" من وجهة نظر الإسرائيليّين هي دولة اليهود الذين هم داخلها واليهود الذين هم خارجها (ليست هناك دولة في العالم يُعتبر مَن يعيش خارجها مواطنًا بصورة فوريّة إلاّ إسرائيل!).

كذلك تشكّل تلك المطالبة رسالة ضمنيّة موجَّهة إلى الفلسطينيّين الذين هم داخل إسرائيل، إذ يعني الاعترافُ بإسرائيل "دولة يهوديّة" أنْ يكون مَن هو غير يهوديّ -ضمنًا- خارج الصورة، وخارج كلّ اعتبار، ولكن بوتيرة

أكبر ممّا كان عليه الوضع في السابق؛ فمفهوم إسرائيل "دولة يهوديّة" يختلف عن مفهوم إسرائيل "دولة اليهود". جوهريًّا، ليس هناك فرق كبير؛ أمّا من ناحيّة إجرائيّة وعمليّة، فهناك فروق ذات تأثير جِدّيّ. "الدولة اليهوديّة" ليست تلك الدولة التي تعيش فيها أغلبيّة يهوديّة فحسب، بل هي دولة يهيمن فيها منطق الصهيونيّة التي تواصل عنفها القديم الذي أدّى إلى نكبة الفلسطينيّين، وتمارسه ضدّ الفلسطينيّين داخلها وخارجها. الدولة اليهوديّة هي دولة تطالب الآخرين الكائنين ضمن منطقة نفوذها أن يتصرّفوا على أساس قبول كلّ ما يمثّل يهوديّة الدولة يهوديًّا، كالنشيد الوطنيّ والخدمة في الجيش ودراسة تاريخ اليهود كجزء من ترسيخ هُويّة يهوديّة للمكان، مقابل إقصاء كلّ ما من شأنه إلحاق أيّ "أذى" بالمفهوم، مثل دراسة تاريخ النكبة لدى الفلسطينيّ والتضامن والتماثل مع الفلسطينيّين أو العرب أو المسلمين.

ولنلاحظ أنّ الدولة اليهوديّة تطالب العرب أن يكونوا إسرائيليّين، فيما تطالب اليهودَ أن يكونوا يهودَ، وما يطالب به العرب اليوم (في المدارس -مثلاً) هو ليس نتاج سياسة متطرّفة مندفعة وغوغائيّة، بل هو نتاج سياسة مدروسة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتأكيد مفهوم "الدولة اليهوديّة"، التي ضمنها يمكن قبول العرب كإسرائيليّين فقط.

بالنسبة للفلسطينيّين في البلاد، يشكّل مفهوم "الدولة اليهوديّة" خطرًا حقيقيًّا على وجودهم، وعلى إمكانيّاتهم المحدودة للتعبير عن هُويّتهم الخاصّة، بمستوياتها المختلفة. يكمن الخطر الأوّل في فرض مفاهيم وقيم إسرائيليّة مناقضة أصلاً لقيمهم ومفاهيمهم وهُويّتهم (مثل ما يتجلّى الأمر عَبْر الخدمة العسكريّة، والخدمة المدنيّة، والنشيد الوطنيّ الإسرائيليّ، وغيرها)، في محاولة لاستثمار حالة انهيار قيميّ ووطنيّ داخليّ في المجتمع الفلسطينيّ، أو لاشتراط الحصول على حقوق كانت مفهومة ضمنًا في السابق بـمنظومة "واجبات إسرائيليّة" ترمي إلى ضمان ودوام السيطرة، من جهة، وضمان الخضوع والولاء المفروضين قسرًا، من جهة أخرى -وهذه مسألة لا يمكن التقليل من أهمّيّتها وخطورتها.

وعلى المدى البعيد، يكمن الخطر الثاني (وهو خطر قائم حقيقة ،وليس مجرّد خطر مفترض) في ممارسة أشكال إقصاء متطرّفة ضدّ العرب لا تقتصر على فرض "حياة إسرائيليّة"، بل قد يدفع هذا أو يخلق أجواءً مهيَّأة لطرد الفلسطينيّين من إسرائيل؛ فـ "الدولة اليهوديّة" هي، أوّلاً وفعلاً، ليست دولة غير اليهود. ولا يمكن فصل هذا عمّا يدور من حديث جِدّيّ ورسميّ في شأن إجراء عمليّات تبادل سكّانيّ أو ضمّ جزء من السكّان العرب إلى مناطق السلطة الفلسطينيّة.

علاوة على هذا، لمفهوم "الدولة اليهوديّة" والاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّةً انعكاساتٌ بالغةُ الخطورةِ على الوجود الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ثمّة أوساطًا واسعة في إسرائيل ما زالت تتحدّث عن دولة أو كيان واحد بين البحر والنهر (البحر المتوسّط ونهر الأردنّ)، وهي مسألة لا يمكن التغاضي عنها بتاتًا، لا سيّما أنّ قوّة هذه الأوساط تتعاظم في الأوساط الحاكمة في إسرائيل، وفي الرأي العامّ.

إسرائيل حتّى هذه اللحظة لم تقبل (وفي تقديرنا أنّها -في المستقبل المنظور- لن تقبل) إقامة أيّ دولة سواها بين البحر والنهر، ولا أهمّيّة لتصريحات الإسرائيليّين حول مسألة استعداد إسرائيل لقبول مبدأ "دولتان لشعبين" في ظلّ واقع طرد أهالي القدس وتوسيع الاستيطان في جميع مناطق الأراضي المحتلّة عام 1967.

تنعكس مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها "دولة يهوديّة"، انعكاسًا مباشرًا، على كلّ مركّبات القضيّة الفلسطينيّة؛ فالدولة اليهوديّة ليست شأنًا إسرائيليًّا داخليًّا بتاتًا، كما يعتقد البعض، إذ إنّ إسرائيل كانت دومًا، وفي كلّ الحالات، منذ النكبة حتّى اليوم، مشتقّة من الحالة الفلسطينيّة، وفي كلّ مرّة نجحت فيها إسرائيل في السير خطوة إلى الأمام في تثبيت مشروعها، كان الفلسطينيّون يدفعون الثمن على شكل تشريد جديد، أو فاتورة دمويّة، أو مشروع سياسيّ.

على الفلسطينيّين أن يكونوا واعين جدًّا لمسألة الدولة اليهوديّة، وذلك أنّها ستكون -بالضرورة- على حساب تفكيك مركّبات القضيّة الفلسطينيّة، وعلى رأسها حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين؛ فالاعتراف بالدولة اليهوديّة معناه إغلاق ملفّ اللاجئين، حيث لا يمكن أن يعود الفلسطينيّون إلى "الدولة اليهوديّة" مبدئيًّا، ولن تقبلهم "الدولة اليهوديّة" أصلاً. لا نعني بهذا أنّ إسرائيل اليوم تقبل بعودة اللاجئين اليوم، ولكن الموافقة على الدولة اليهوديّة أو قبولها يعنيان إعفاء إسرائيل نهائيًّا من مسؤوليّتها عن تشرّد الفلسطينيّين؛ وذلك أنّ الاعتراف يعني، على نحوٍ عمليّ وفعليّ، التنازلَ عن حقّ العودة (وثمّة أطراف فلسطينيّة لم تعُدْ ترى أيّة غضاضة في الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّة). ختامًا، نؤكّد أنّه لا يمكن للدولة اليهوديّة أنْ تكون قائمة، أوّلاً وفي الأساس، إلاّ على حساب الفلسطينيّين كما أشرنا آنفًا.

ويبقى السؤال البالغ الأهمّيّة: ماذا يمكن أن نفعل في وجه الاعتراف العالميّ بإسرائيل دولة يهوديّة؟

ليس من الضروريّ أن "يبتكر" الفلسطينيّون والعرب "بديلاً" مقابل الدولة اليهوديّة، بل إنّ الفلسطينيّين والعرب، في الداخل والخارج، مطالبون -في هذا الشأن بصورة خاصّة- بعدم قبول الفكرة ورفضها أوّلاً، ثمّ رفض القيام بأيّة خطوة من شأنها أن تساهم في ذلك، والأهمّ هو التمسّك بالثوابت الوطنيّة.

لقد تعلّم الفلسطينيّون - والعرب عمومًا- درسًا بل دروسًا قاسية على مدار السنين المئة الأخيرة (أو ما يربو على المئة)؛ فسياسة الأمر الواقع والهيمنة والقوّة كانت دائمًا تقرّر ملامح الصورة النهائيّة، وكان الكثيرون يبرّرون قبولهم بقرارات ومشاريع تَبَيّنَ أنّها خطيرة للغاية، يفرضها الطرف القويّ (وهو -في هذه الحالة- إسرائيل وحلفاؤها)، كانوا يبرّرون هذا القبول بذريعة الأمر الواقع وَ "فنون" التعامل معه. أمّا النتائج، فكانت بالغة التدمير.

اليوم نحن نعلم، كما يعلم غيرنا، أنّ موازين القوى وسطوة "الأمر الواقع" الإسرائيليّة لا يتيحان لنا حيّزًا للتحرّك واسعًا، لكنّها غير قادرة على منعنا من التمسّك بالثوابت وعدم قبول أيّ شكل من أشكال الهيمنة علينا يبغي إلزامنا بالتنازل عن هُويّتنا، أو يرمي إلى "تحويلنا إلى إسرائيليّين".

لا يكون هذا إلاّ بمشروع تربويّ قيميّ وطنيّ شامل وواسع، لا نمتلكه الآن، لكن في إمكاننا أن نملك ناصيته، ولن يتأتّى ذلك إلاّ إنْ غيّرنا شيئًا في سلّم الأفضليّات.

* ***عبد الحكيم مفيد*** - *صحافيّ وإعلاميّ، عضو المكتب السياسيّ للحركة الإسلاميّة*